November 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثالثة عشرة

حيدرأباد، الهند، 20–24 فبراير/شباط 2012

تقرير عن الأنشطة المتصلة بالتجارة في منظمة الأغذية والزراعة

موجز

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً مقتضباً لأنشطة مختارة تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة وتتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك. ومعظم الأنشطة تنفذها إما إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمفردها أو بالتعاون مع الوحدات الأخرى للمنظمة، مثل مكتب الشؤون القانونية، وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات المعنية.

إن اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:

1– التعليق على أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة؛

2– إبراز الخبرات الوطنية والأقاليمية ذات الصلة؛

3– إسداء المشورة كي تكثف المنظمة عملها بشأن الأنشطة المتصلة بالتجارة، لاسيما بشأن بناء القدرات الخاصة بالبلدان النامية؛

4– مراعاة التغيير المنهجي المتبع في جمع إحصاءات تجارة السلع وتعزيز التغيير في تسجيل كميات الإنزال من الخارج مع الإدارات المعنية؛

5– الإحاطة بالخلفية المتعلقة بالتقدم المحرز في عملية تنقيح تصنيف النظام المنسق والتعاون مع المنظمة الجمركية العالمية، بواسطة اقتراح جديد للمنظمة يتعلق بالنظام المنسق لعام 2017؛

6– إدخال مزيد من التحسينات على مدونة النظام المنسق للأسماك ومنتجات مصايدها والأنواع التي ينبغي إدخالها في النظام المنسق لعام 2017 لإدراجها في اقتراح المنظمة الذي يُعرض على نظر منظمة الجمارك العالمية.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

معلومات أساسية

1- تتمثل ولاية المنظمة في رفع مستويات التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية[1]، والنهوض بأحوال سكان الريف والمناطق الساحلية، والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي. وتعمل المنظمة، تحقيقاً لهذه الأغراض، على تعزيز التجارة الدولية بالسلع الغذائية، بما في ذلك الأسماك والمنتجات السمكية. وإلى جانب مساهمة تجارة الأسماك في النشاط الاقتصادي، والعمالة وبوصفها عنصرا يجلب العملات الأجنبية، فإنها تحقق أيضا المنافع التغذوية المباشرة بواسطة زيادة استهلاك المغذيات الأساسية لصحة الإنسان وتنميته.

2- وتجري تجارة الأسماك والمنتجات السمكية على نطاق واسع، ويدخل الأسواق الدولية ما يقارب 40 في المائة منها. ولذا فإن الوصول إلى الأسواق العالمية يلعب دوراً أساسياً سواء للمنتجين أو للمصدرين، وهو دور شديد الأهمية بالنسبة للبلدان النامية التي تمثل اليوم 50 في المائة من قيمة جميع الصادرات. ويتجاوز أثر التجارة والأسواق نطاق الحيز الذي يلج إلى سلسلة الإمدادات الدولية لأن هناك أيضا تفاعلات مع الأسواق المحلية والإقليمية، بما في ذلك ما يخص المنتجات التي لا تخضع للتجارة.

أنشطة المنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية بالأسماك

3- تنفّذ أساساً أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة، والتي تهمّ مصايد الأسماك، في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.ويتولى مكتب الشؤون القانونية الأعمال المتصلة بالصكوك الدولية المتعلقة بالأسماك والمنتجات السمكية والتشريعات الوطنية الخاصة بها. وتقدم إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأنشطة المتعلقة بالتحليل وبناء القدرات بشأن تجارة السلع الغذائية، مع تقديم إسهامات محددة بشأن قضايا مصايد الأسماك من جانب إدارة مصايد الأسماك. وكمثال على التعاون بين إدارة مصايد الأسماك وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نجد نشر مطبوع المنظمة الخاص توقعات الأغذية الذي يصدر مرتين سنويا: تحليل الأسواق العالمية.

4- وقد أدى الدور المتنامي للأحياء المائية في الإمدادات والتجارة إلى التركيز أكثر على أعمال المنظمة والجوانب المتعلقة بمنتجات الأحياء المائية. وسيكون أثر الدور المتنامي لقطاع الأحياء المائية في الإمدادات، والطلب وتشكيل الأسعار موضوع الدراسات المستقبلية. وخلال الفترة المالية 2010–2011، كان هناك إدماج أقوى لأنشطة المنظمة في مجالي تربية الأحياء المائية والتجارة. وحظي جانبا التجارة والتسوق بدور أكثر وضوحا في تنمية الأحياء المائية واعتبارات السياسة العامة. وعلى الشاكلة نفسها، تعزّز التعاون بين لجنتي المنظمة الفرعيتين المختصتين بتجارة الأسماك وبتربية الأحياء المائية وأمانتيهما.

[1] تشمل الزراعة مصايد الأسماك والغابات.

5- وكان تحسين إدماج للقضايا المتعلقة بالتجارة والتسويق داخل أعمال المنظمة في مجال تربية الأحياء المائية ملحوظا في المؤتمر العالمي المعني بتربية الأحياء المائية المنعقد في سبتمبر/ أيلول 2010، حيث خُصصت دورات لمواضيع النفاذ إلى الأسواق، والقضايا المتعلقة بالجودة والسلامة، واحتياجات المستهلك والتجارة. وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر المنظمة، وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ وحكومة تايلند وذلك بحضور 700 من الوفود.

6- تقوم المنظمة بإعداد مؤشرات الأحياء المائية (حصص الأسواق، ونسب التركيز، ومؤشرات الميزة النسبية المعلن عنها وغير ذلك) لرصد أداء التجارة الدولية للأسماك ومنتجات المصايد. والهدف من ذلك هو تطوير المؤشرات باعتبارها أدوات موحدة للمساعدة على تقييم ورصد حالة والاتجاهات في التجارة الدولية، من أجل إسداء المشورة فيما يتعلق بتنمية الأحياء المائية من وجهات عالمية وإقليمية وقطرية. وتعتبر هذه الدراسة توسيعا لنطاق التحليل الجاري للمنظمة لتكوين الأنواع لإنتاج الأحياء المائية في البلدان ويتوقع البدء في ذلك خلال الفترة المالية 2012-2013.

7- وستجري المنظمة دراسات لسلسلة القيمة بشأن الأحياء المائية في نخبة من البلدان الإفريقية، وذلك مع مشروع إفريقيا الممول اعتمادا على التمويل من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. ومن المتوقع أن تحدد الدراسات القيود الحالية أو المحتملة في سلسلة قيمة إنتاج الأسماك وتجارتها التي تؤثر في القدرة التنافسية لمنتجات تربية الأحياء المائية في الإقليم. وسيشمل ذلك النظر في كيف يمكن للتجارة الدولية بين البلدان الإفريقية وغير الإفريقية، وكذلك البلدان الواقعة داخل الإقليم الإفريقي، تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية في إفريقيا.

8- وتواصل المنظمة تقديمها للمساعدة الخاصة بالتسويق والتجارة للمنظمات الأخرى وللمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك. من الأمثلة على ذلك مساهمة المنظمة في وضع استراتيجية التسويق والترويج الخاصة بتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لدى الهيئة العامة لمصايد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

9- وواصلت المنظمة عملها بشأن وضع مؤشرات أسعار الأسماك على الفترة المالية 2010-2011 بالتعاون مع عدة شركاء، بما في ذلك المجلس النرويجي لاستيراد الأغذية البحرية، وجامعة ستافانجر والجامعة الكاثوليكية البابوية في بيرو. ويستند المؤشر إلى قيم الواردات المتجر فيها في الأسواق الرئيسية. ويجري الآن توسيع نطاق مجال تغطيته وطابعه التمثيلي ليشمل عدة أسواق تابعة للبلدان النامية. وقدمت المفوضية الأوروبية، وجامعة بورثماوت والجامعة النرويجية لعلوم الحياة أيضا إسهامات قيمة لهذا العمل. وجرت العادة نشر مؤشر المنظمة القياسي لأسعار الأسماك في مطبوعات المنظمة، مثل تسليط الضوء على النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (جلوبوفيش ومطبوع المنظمة توقعات الأغذية.

10- جرى الآن إدراج نمذجة الطلب والإمدادات فيما يخص الأسماك ومنتجاتها في المستقبل في عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة بشأن التوقعات الزراعية. ونُشرت النتائج في يونيو/ حزيران في التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة 2011، في 2011-2020. وهذه هي المرة الأولى

التي أُدرجت فيها مصايد الأسماك في التوقعات العامة للأغذية من قبل المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وذلك نتيجة التعاون الممتاز بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة، وبين إدارة مصايد الأسماك وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتناول هذا النموذج الأسماك ومنتجاتها كقطاع منفصل، غير أن النتائج تُدرج في التوقعات الكلية. والهدف من ذلك هو الحصول على نموذج مُدمج وديناميي بالكامل. وتعتبر النتائج هامة، ليس بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك فحسب، بل فيما يخص الصلات وأوجه الترابط مع القطاعات الغذائية الأخرى، لا سيما بالنسبة للأغذية وإنتاج الحيوانات البري.

11- أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة التقرير السنوي عن التوقعات الزراعية، والذي يضم خبرة المنظمتين في مجالات السلع والسياسات وخبرات البلدان مع إسهامات البلدان الأعضاء. ويوفر التقرير تقييما سنويا محدثا حول تطور أسواق السلع على الأجل المتوسط مستخدما منظومة Aglink-Cosimo التي جرى تطويرها بشكل مشترك لإنتاج مجموعة من توقعات السلع التي تتميز بالاتساق. ويتضمن هذا التقرير التوقعات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والمخزونات والتجارة والأسعار فيما يخص مختلف المنتجات الزراعية على مدى 10 سنوات. وتظل تقييمات الأسواق رهنا بمجموعة من التوقعات الأساسية المتعلقة بالعوامل الاقتصادية الكلية واستقرار السياسات الزراعية والتجارية الداخلية. وعلى هذا النحو، يمثل المطبوع مؤشرا عن تطور الأسواق الزراعية العالمية خلال العقد المقبل ويقدم أساسا لتعزيز التحليل الخاص بالافتراضات الاقتصادية أو المتعلقة بالسياسات البديلة.

12- تتعاون المنظمة مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبنك الدولي، وجامعة أركنساس والمركز العالمي للأسماك من أجل تنقيح المطبوع المشترك بين المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمركز العالمي للأسماك "حالة الأسماك في عام 2010" (Delgado et al; 2010) ونظامه لوضع النماذج. والهدف من ذلك هو الحصول على منظور عالمي تطلعي مستحدث إلى غاية عام 2030، مع التركيز بشكل خاص على تربية الأحياء المائية.

13- وخلال فترة السنتين 2010-2011، واصلت المنظمة أنشطتها لبناء القدرات المتعلقة بالتجارة الدولية بالأسماك ومسائل سلامة الأغذية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، وخصوصاً من حيث صلة ذلك بإطار منظمة التجارة العالمية لقواعد التجارة العالمية والمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بخصوص جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وخلال تلك الفترة، تم تنظيم عدد من حلقات العمل الإقليمية حول مسائل تهم تجارة الأسماك بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطات المحلية لصناعة مصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع شبكة معلومات الأسماك.

14- كما قدمت المنظمة المساندة التقنية، بناء على الطلب، للمفاوضات الجارية بخصوص إعانات الدعم لمصايد الأسماك في إطار منظمة التجارة العالمية، وشاركت، بصفة مراقب، في الاجتماعات التي تعنيها. وقد شمل ذلك تقديم دورات الإحاطة غير الرسمية إلى وفود منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا الفنية الخاصة بقطاع مصايد الأسماك.

15- ونُظمت في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، حلقة عمل بمشاركة جمعية الصين لمصايد الأسماك ومركز المعلومات والخدمات الاستشارية لتسويق الأسماك وتجارتها في الصين (انفيو) بشأن الأثر على الأسواق العالمية في المستقبل نتيجة التغييرات في الطلب والإمدادات وشركاء الاستهلاك في الصين. وقد شارك في حلقة العمل هذه ممثلون حكوميون رئيسيون، وأكاديميون وممثلو الصناعة في الصين إلى جانب موظفي المنظمة وممثل عن أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبفضل الدور البارز الذي تضطلع به الصين في الإنتاج والتجارة لن يتوقف هذا العمل.

16- وقد أدى الدور المتنامي لإصدار الشهادات والتوسيم لأغراض إيكولوجية أو بيئية إلى تزايد عدد الطلبات على الحصول على المساعدة. وهو عبء يضاف إلى العمل الذي يُنجز بموجب ولاية اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك ولجنة مصايد الأسماك في هذا الصدد، بما في ذلك وضع إطار مرجعي لتقييم مدى تطابق خطط التوسيم الإيكولوجي مع المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن إصدار الشهادات.

17- ونشرت المنظمة في عام 2010 استعراضا للأثر على مصايد الأسماك الصغيرة نتيجة استحداث معايير الاستدامة والتوسيم الإيكولوجي [2]. ومع الإقرار بالمنافع المحتملة العديدة التي تنطوي عليها العولمة، فإن التقرير يركز على ما إذا كانت هذه المعايير تمنع القطاع من تحقيق هذه المنافع. وتوحي هذه الدراسة إلى أنه باستثناء بعض الحالات، فإن الشواغل إزاء مصايد الأسماك الصغيرة التي تأثرت سلبا بشرط يقضي بإبراز الاستدامة البيئية قد يكون مبالغ فيها أو لا أساس لها. وعموما، فإن القدرة على الامتثال للوائح التنظيمية المتعلقة بالصحة والنظافة تعتبر أكثر أهمية لضمان الوصول إلى الأسواق.

18- وتواصل المنظمة مساعيها لإقامة التحالفات مع المنظمات الأخرى التي تعالج مسائل تهم التجارة الدولية بالأسماك، وخصوصاً من خلال أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها. ويشمل ذلك توطيد التعاون مع الأكاديمية المعنية بالتجارة والتسويق من خلال الشبكات الدولية للمختصين في التكنولوجيا، ومفتشي الأسماك، واقتصاديي مصايد الأسماك والتجارة، ومع رابطات صناعة مصايد الأسماك.

19- وتم تنظيم عدة دورات من المستوى المتقدم مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط من خلال المعهد الزراعي المتوسطي في زراغوزا بدعم من وزارة البيئة والشؤون الريفية والبحرية الإسبانية. وشاركت المنظمة في عام 2011 في تنظيم دورة بشأن تسويق مصايد الأسماك والتجارة في جامعة مينيديز بيلايو الدولية في سانتاندير بإسبانيا بالتعاون مع الوزارة المذكورة ومؤسسة ألفونسو مارتن إسكيديرو. وشاركت المنظمة أيضا في عام 2011 في مؤتمر لصغار العاملين بالتعاون مع الحكومة الإقليمية لإقليم غاليسيا الذي يتمتع بالحكم الذاتي في إسبانيا. وقد قدمت المنظمة في هذه المؤتمرات والدورات إسهامات فنية ويسرت مشاركة البلدان النامية، بينما ورد الدعم الكبير من المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية. وهذا التعاون مفيد لجميع الأطراف، غير أنه يخضع لتوافر التمويل الخارجي.

[2] النشرة الدورية رقم 1052 الصادرة عن دائرة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة.

20- يشهد النقاش الدولي بشأن قضايا مصايد الأسماك والتجارة المتعلقة بها تأكيدا متزايدا على أثر التغذية. وقد ساهم التقرير النهائي لمشاورة الخبراء التي شاركت في تنظيمها كل من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2010 بشأن المخاطر والمنافع التي ينطوي عليها استهلاك الأسماك [3]، بشكل هام في هذا النقاش الدائر.

نخبة من المشاريع الجاري تنفيذها

21- يجري معظم مشاريع المنظمة بواسطة برنامج التعاون التقني، حيث تقدم المنظمة المساعدة الفنية إلى الأعضاء. ويجري تمويل ما بين عشرة وعشرين في المائة من مشاريع المنظمة من ميزانية البرنامج العادي بواسطة برنامج التعاون التقني للمنظمة والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. أما المشروعات المتبقية فتموّل من موارد من خارج عن الميزانية، وأساساً من برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات وحسابات الأمانة الأحادية وحسابات الأمانة الخاصة بالمساعدة في حالات الطوارئ..

22- وتحظى القضايا الجنسانية باهتمام متزايد في مشاريع المنظمة، فيما يخص الأنشطة المخصصة وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من المشروع، والمدرجة بالفعل في مرحلة التصميم.

23- ومع التركيز على اللامركزية داخل المنظمة، جرى تعزيز شبكة موظفي مصايد الأسماك على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي بشكل كبير، الأمر الذي يزيد من أثر برامج وأنشطة المنظمة في هذا المجال ويجعل المنظمة أقرب مكانيا من إدارات البلدان الأعضاء وأولوياتها. ويثير ذلك أيضا الحاجة إلى تحسين الاتصالات بين مقار منظمة الأغذية والزراعة وموظفي المنظمة في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لمصايد الأسماك، نظرا لتوافر عدد محدود من موظفي المنظمة العاملين في مجال مصايد الأسماك في أي مكتب إقليمي أو إقليمي فرعي وكون مصايد الأسماك بعد حصاد الأسماك يشكل فقط واحدا من القضايا العديدة الهامة وذات الصلة المتعلقة بمصايد الأسماك. وقد يسر التأكيد المتزايد على تجارة الأسماك في الساحة الدولية وفي السياسات الوطنية العمل بشأن إبراز أهمية التجارة والأسواق والمنافع العديدة التي تنطوي عليها.

24- وأصبحت المؤتمرات الإقليمية للمنظمة تضطلع بدور مهم في عملية التخطيط وتحديد الأولويات. وحيث أن معظم المؤتمرات ستركز على المسائل المتصلة بالزراعة، تجدر الإشارة إلى أن تحديد الأولويات الإقليمية بالنسبة لمصايد الأسماك قد يكون أيضا مفيدا للتعاون الإقليمي وتنفيذ المشاريع حيث أنه سيُيسّرُ الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة.

[3] النشرة الدورية رقم 978 الصادرة عن دائرة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة.

25- ومن المشاريع أو الأنشطة ذات الصلة بتجارة الأسماك وتسويقها والتي تضطلع بها المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للمنظمة، يمكن أن نذكر ما يلي:

- استُحدث برنامج إقليمي لبرنامج التعاون التقني في شرق أفريقيا في مجال تجارة الأسماك لفائدة سبعة بلدان أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويكمُن الغرض من هذا البرنامج في زيادة القدرة التنافسية في المنطقة وتحسين النفاذ إلى الأسواق الإقليمية وتشجيع إنتاج الأحياء المائية تحقيقا للأمن الغذائي على الصعيدين الداخلي والإقليمي.
- وساهمت المنظمة، في جنوب المحيط الهادئ، في وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بتغليف الحيوانات المائية الحية لغرض الاتجار بها؛ وفي تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن مشاكل مرحلة ما بعد الحصاد والمنتجات ذات القيمة المضافة؛ وكذا في تنظيم اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمنظمة لبلدان المحيط الهادئ الجزرية حول منظمة التجارة العالمية والأحكام والاتفاقات التجارية الإقليمية. وتقيم بلدان هذه المنطقة مدى قدرة تربية الأحياء المائية على الإسهام في الأمن الغذائي الداخلي والإقليمي.
- وفي الشرق الأدنى، نظمت في المغرب في عام 2010 بالشراكة مع مركز معلومات السوق والخدمات الاستشارية الخاصة بالمنتجات السمكية في المنطقة العربية (أنفوسمك) ندوة إقليمية للجهات المعنية "تجارة الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: آثار برامج الترخيص والتعقب في المنطقة". ووفرت هذه الندوة لـ 75 مشاركا في اثنين وعشرين بلدا معلومات عملية عن البرامج الخاصة بمستندات الكميات التي تم صيدها وتعقبها، حيث أبرزت الحاجة إلى تحسين مستوى التعاون والاستجابة على الصعيد الإقليمي إزاء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- وفي وسط وشرق أوروبا، شملت الأنشطة بناء القدرات في مجال الترخيص للمنتجات السمكية الموجهة للأسواق الخارجية.
- وفي منطقة بلدان جنوب أوروبا، أجريت دراسات خاصة بالتسويق في عدد من البلدان لتقييم الإمكانات الكامنة في مجال الإنتاج المحلي لتربية الأحياء المائية.

شبكة معلومات الأسماك والنظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (جلوبفيش)[4]

26- شبكة معلومات الأسماك مقدم خدمات إقليمي يركز على مصايد الأسماك وقطاع ما بعد صيد الأحياء المائية. وعلاوة على توزيع المعلومات ذات الصلة، تقوم الشبكة بإعداد مشاريع العمل، وبناء القدرات ذات الصلة في مجال التجارة، وتحسين القدرة التنافسية لصناعة الأسماك في الأسواق الدولية فضلا عن تنظيم حلقات عمل ومؤتمرات وطنية وإقليمية ودولية. وكلفت المنظمة بالتنسيق بين أعضاء الشبكة وتعزيز قدراتهم في توفير المعلومات التسويقية والخدمات الفنية، حيث تقدم المنظمة المساعدة الفنية وقدرا من الدعم للأنشطة ذات الصلة. أما نظام جلوبفيش، فهي

[4] انظر الرابط التالي: www.globefish.org

جزء لا يتجزأ من شبكة معلومات الأسماك وتؤدي دورا تنسيقيا في أنشطة هذه الشبكة، بالرغم من أن الدوائر الإقليمية تظل هيئات حكومية دولية مستقلة عن المنظمة.

27- ويوجد نظام جلوبفيش في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة ويشارك في تمويله المنظمة والشركاء الذين يتشكلون من الإدارات الحكومية الوطنية والوكالات المتخصصة التي تعنى بتسويق وتجارة الأسماك. ونظام جلوبفيش مسؤول عن تعميم المعلومات المتعلقة بتسويق الأسماك والاتجار بها على الصعيد الدولي وتحليل تلك المعلومات، كما يتولى إصدار عدد من المنشورات حول تحليل الاتجاهات (السمات البارزة لجلوبفيش)، والمعلومات عن الأسعار (التقرير الأوروبي عن أسعار الأسماك)، وسلسلة البيانات الزمنية (معلومات مستحدثة عن السلع) ودراسات عن الأسواق (برنامج جلوبفيش للبحوث).

28- وتوفر أنشطة شبكة معلومات الأسماك ونظام جلوبفيش أرضية تكميلية للمنظمة في تفاعلها مع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الغذائية، ولا سيما الرابطات الصناعية في البلدان النامية. والمنظمة ممتنة، إذ أنه بدون هذا الدعم لم تكن المطبوعات العديدة التي أصدرها هذا النظام لترى النور.

مكتب الشؤون القانونية

29- يعنى مكتب الشؤون القانونية بالمنظمة بعدد من القضايا ذات الصلة بتجارة مصايد الأسماك، لا سيما في علاقتها بالصكوك الدولية وإدماج أحكامها في التشريعات الوطنية. وتشمل تلك القضايا تشريعات سلامة الأغذية التي تتناول مقتضيات اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة. كما يساعد مكتب الشؤون القانونية إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على بناء القدرات فيما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن تنظيم الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك وتحرير التعريفات الجمركية. ويكتسي إسهام مكتب الشؤون القانونية في أنشطة إدارة مصايد الأسماك أهمية حيث أنها توفر للبلدان الأعضاء في المنظمة نظرة أكثر شمولية عن الجوانب المتعددة الأبعاد لشروط الوصول إلى الأسواق، اللازمة للوفاء بالتزامات الدول بموجب اتفاقات الوصول الصادرة عن منظمة التجارة العالمية وكذا بموجب الاتفاقات الأخرى الثنائية أو متعددة الأطراف.

التعاون بين المنظمة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

30- تتعاون شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمنظمة بشكل نشط في تقاسم إحصاءات التجارة بما في ذلك التعاون في أعمال فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع خلال اجتماعها السنوي. وفضلا عن ذلك، تتعاون المنظمة مع الشعبة في مراجعة التصنيف المركزي للمنتجات وتنقيح نظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية. وستنظر اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في التنقيحين كليهما في عام 2012.

31- ويوفر التصنيف المركزي للمنتجات إطارا للمقارنة الدولية بين إحصاءات السلع الأساسية. وبالنسبة لمصايد الأسماك، فإن المنظمة ستركز في عملية المراجعة المقترحة على التمييز بين المنتجات الأولية التي تتأتى من الأدغال وتلك المتأتية من المزارع وتحسين طريقة تصنيف منتجات الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك بما يعكس الصيغة المنقحة لتصنيف النظام المنسق (HS2012).

32- أما نظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية فيمثل الإطار الإحصائي الذي يوفر المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وقواعد المحاسبة والجداول المعيارية المتفق عليها دوليا بغرض إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا بشأن البيئة، وعلاقة تلك الإحصاءات بالاقتصاد. ويعتمد هذا الإطار نفس الهيكل المحاسبي لنظام الحسابات الوطني ويستخدم مفاهيم وتعريفات وتصنيفات تتسق مع مثيلاتها في نظام الحسابات الوطني بغية تيسير التكامل بين الإحصاءات البيئية والاقتصادية. وتمثل الموارد السمكية أحد المجالات التي يتم التركيز عليها في نظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية حيث تشارك المنظمة بنشاط في ضمان عدم التعارف الصارخ بين المفاهيم والتعاريف المعتمدة في نظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية وتلك التي استحدثت في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطاب الموافقة والصكوك الأخرى ذات الصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسيُعرض الإطار المركزي لنظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية في اجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2012، في حين يتوقع أن يكتمل إعداد الحسابات والإرشادات والتطبيقات التجريبية للنظام الايكولوجي في عام 2013.

33- وفي مجالات التعاون الأخرى مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة وثيقة "الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية"، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2010. ويتمثل الهدف من هذه الإستراتيجية في تعزيز التكامل بين الإحصاءات الزراعية والريفية (بما في ذلك إحصاءات مصايد الأسماك وإحصاءات تربية الأحياء المائية) والنظم الوطنية للإحصاءات. وتعمل المنظمة على إدماج المسائل المتصلة بمصايد الأسماك ضمن التعداد السكاني وفي مختلف المسوح، وذلك كخطوة أولى في تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومن شأن أوجه التكامل هذه أن تعزيز التعريف بهذا القطاع ولا سيما بصغار العاملين.

34- يتولى قسم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع التابع لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة المسؤولية عن وضع وتحديث الخطوط التوجيهية لمنهجية إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، بما في ذلك "مفاهيم وتعاريف إحصاءات التجارة الدولية للبضائع". وقد نُقحت الوثيقة (إحصاءات التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف) آخر مرة في عام 2010 كيما تراعي التطورات التي شهدتها الممارسات التجارية وكذا التطورات المنهجية التي عرفتها المجالات الإحصائية الأخرى. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الرابط التالي: http://unstats.un.org/unsd/trade/EG-IMTS/IMTS2010-final-22March2011.pdf.

35- وتتضمن الوثيقة "إحصاءات التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف" لعام 2010 توصيات دولية جديدة بشأن إحصاءات التجارة بالبضائع وتوفر إطارا منهجيا شاملا لجمع وتجميع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في جميع

البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطور نظمها الإحصائية. وقد أعدت في عام 2010 وثيقة من جانب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالتعاون مع أعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع التي تشارك فيها المنظمة.

36- وبالنسبة لمصايد الأسماك، تعكس الوثيقة المذكورة لعام 2010 تحسنا كبيرا مقارنة مع الطبعة السابقة وذلك لكونها تناولت موضوع إنزال شحنات الأسماك في الخارج. وفي الطبعات السابقة، كانت التوصية المحددة[5] تشير إلى أن تلك الكميات ينبغي أن تستثنى من إحصاءات الصادرات وتقيد بشكل منفصل. أما طبعة 2010 من الوثيقة المذكورة فتقضي بتقييدها بالنسبة للصادرات والواردات.

37- تشير الوثيقة المذكورة لعام 2010 إلى ما يلي:

"1-31 صيد الأسماك والمعادن من قاع البحر والكميات المنتشلة. هذه السلع التي تنزل من بواخر بلد من موانئ بلد آخر أو يتم نقلها لأغراض الحيازة إلى بواخر بلد في أعالي البحار من بواخر بلد آخر تندرج ضمن نطاق الوثيقة "إحصاءات التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف" لعام 2010 بالنسبة للصادرات والواردات وينبغي أن تقيد حيث تكتسي فائدة اقتصادية أو بيئية. وهناك إقرار بأن جمع البيانات بشأن هذا الصنف من السلع قد ينطوي على تحديات، لكن البلدان مدعوة إلى السعي إلى وضع الإجراءات اللازمة، مع مرور الوقت، لجمع البيانات و/أو لوضع تقديرات، بالنظر إلى الحاجة الماسة لرسم سياسة عامة بشأن هذه البيانات، بما في ذلك تقييم ورصد الأثر البيئي لهذا النوع من التجارة وما يرتبط بها من أنشطة".

وفي الملحق واو (الاختلافات المفاهيمية بين الوثيقة "إحصاءات التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف" لعام 2010 والوثيقة BM6).

"واو 19 صيد الأسماك، والمعادن من قاع البحر والكميات المنتشلة. أوصي سابقا بأن تستثنى من إحصاءات الصادرات هذه السلع لدى بيعها من على متن بواخر وطنية في أعالي البحار إلى بواخر أجنبية، وبأن تقيد بشكل منفصل (IMTS, Res.2 par: 58). وتتناول كل من الوثيقة "إحصاءات التجارة الدولية: مفاهيم وتعاريف" لعام 2010 والوثيقة BPM6 تلك العمليات باعتبارها معاملات خاصة بالبضائع (انظر الفقرة 1-31 والفقرة 10-17(هـ) من الوثيقة BPM6).

38- ويمثل التغيير في قيد البضائع التي تنزل في الخارج تحسنا كبيرا. ويؤدي عدم إدراج البضائع التي تنزل في موانئ أجنبية في إحصاءات الصادرات إلى مشاكل في تحقيق تغطية كاملة لإحصاءات الصادرات من الأسماك ومنتجات

[5] الفقرة 58 من الوثيقة IMTS Rev.2 "صيد الأسماك، والمعادن من قاع البحر والكميات المنتشلة التي تُباع من سفن الصيد الوطنية في الموانئ الأجنبية أو من سفن الصيد الوطنية في أعالي البحار إلى سفن الصيد الأجنبية تُستبعد من إحصاءات الصادرات غير أنها تُسجل بشكل منفصل".

مصايدها، وبالتالي إلى مشاكل في إعداد حسابات صحيحة لإحصاءات استهلاك الأسماك الظاهرية. فإدراج كميات الأسماك التي تنزل في موانئ أجنبية في إحصاءات مصايد الأسماك، عوض بيانات الصادرات، خلقت نسبا مصطنعة مرتفعة للاستهلاك المحلي. وحسب المنهجية الجديدة للمنظمة، يمكن حساب إحصاءات استهلاك الأسماك الظاهري وفقا للمعادلة التالية: الإنتاج (الصيد + تربية الأحياء المائية) ناقصا كمية الأسماك المستهلكة/التي تستخدم لاستخراج الزيوت ناقصا الاستخدامات الأخرى غير الغذائية ناقصا الصادرات، زائدا الواردات ناقصا أو زائدا التغير في الأرصدة.

أعمال المنظمة فيما يتعلق بالرموز الجمركية للأسماك ومنتجاتها ومع المنظمة الجمركية العالمية

39- يُستخدم النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، المسمى عموماً "النظام المنسق"، كأساس لتحصيل الرسوم الجمركية ولوضع الإحصاءات التجارية الدولية من جانب أكثر من 200 بلد. ويصنف النظام أكثر من 98 في المائة من سلع التجارة الدولية. والمنظمة الجمركية العالمية هي التي وضعت نظام التصنيف هذا ونفذته وهي التي تتعهده. وقد خضع تصنيف النظام المنسق، منذ استحداثه وتكييفه بصفة عامة في عام 1988، لعدة استعراضات منتظمة حيث دخلت الطبعة الجديدة لعام 2012، HS2012، حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2012 في جميع الدول المتعاقدة ضمن اتفاقية النظام المنسق.

40- وتعكس الطبعة الجديدة، HS2012، الاقتراح المشترك الذي قدمته المنظمة إلى منظمة الجمارك العالمية لتنقيح الرموز المتصلة بالمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية. ويعود السبب في تقديم الاقتراح الخاص بمنتجات الأسماك ومصايد الأسماك إلى عدم كفاية التغطية في تصنيف الأنواع المتأتية من البلدان النامية أو من نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وكذا إلى مستوى التفصيل في تجهيز منتجات مختارة يتم الاتجار بها. وقد أبلغت عدة بلدان المنظمة بهذه الثغرة حيث أصدرت لجنة مصايد الأسماك خلال دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في عام 2003 تعليماتها إلى المنظمة بالعمل من أجل تحسين تصنيف منتجات الأسماك ومصايدها في النظام المنسق. وأكدت اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، هذا الطلب في دوراتها التاسعة والعاشرة والحادية عشرة المنعقدة في أعوام 2004 و2006 و2008 تباعا.

41- وقد سعت المنظمة، بتعديلاتها على رموز النظام المنسق للأسماك والمنتجات السمكية، إلى تحسين تغطية تجارة الأسماك من حيث الجودة والدقة، وذلك من خلال تحسين مواصفات الأنواع وأشكال المنتجات. وفي حدود الرموز المتاحة، أعيدت هيكلة التصنيف وفقاً لمجموعات الأنواع الرئيسية ذات الخصائص البيولوجية المتشابهة. ونُفذ نحو 190 تعديلاً وأدخل 90 من البنود السلعية الجديدة (أنواع على شكل منتجات مختلفة). واستند اختيار الأنواع الإضافية إلى أهميتها الاقتصادية في الحاضر والمستقبل بالإضافة إلى استناده إلى رصد الأنواع التي يمكن أن تكون مهددة. ومن الأنواع التي أضيفت ما يلي: البلطي والهجينة والكارب والتربوت والهيك والقاروس والورقة والبلوق الألاسكي والكوبيا والماكريل جاك والماكريل الفرسي وري وسكيت وجراد البحر النرويجي وقريدس المياه الباردة والمحار والكوكل

والصدف القوسي واذن البحر وأخينوس البحري وقثاء البحر والمدوس. كما أدخلت عدة تصنيفات فرعية بحسب شكل المنتجات من عدة أنواع، وخصوصاً لأصناف اللحوم والفيليه، بالإضافة إلى زعانف القرش بشكلها المعالج، والتصنيف الفرعي لكافيار سمك السترجن الذي يميزه عن البدائل الأخرى، وفصل الرخويات عن القشريات المائية الأخرى، والتمييز بين الطحالب البحرية المعدة للاستهلاك البشري وتلك المعدة لأغراض أخرى. وسيكون تصنيف الطحالب مفيداً في حساب الميزانيات الغذائية لدى المنظمة التي ستأخذ الآن بالنباتات البحرية في اعتبارها.

42– ويجري تنقيح النظام المنسق بانتظام مرة كل خمس سنوات. وستفضي هذه العملية إلى صدور طبعة منقحة للنظام في عام 2017. وتواصل المنظمة تعاونها مع المنظمة الجمركية العالمية بحيث يتم إدراج المنتجات ذات الصلة المتأتية من الزراعة والحراجة الأسماك في طبعة 2017 من النظام المنسق. ومن المزمع أن تعرض المنظمة اقتراحها بزيادة تنقيح الرموز على المنظمة الجمركية العالمية بحلول فبراير شباط 2012. وسيقدم ذلك المقترح إلى اللجنة الفرعية المعنية باستعراض النظام المنسق التابعة للمنظمة الجمركية العالمية، في دورتها الثالثة والأربعين التي ستنعقد في مايو/ أيار 2012. وسوف يتضمن ذلك المقترح تعديلات تتصل بمنتجات الأسماك ومصايد الأسماك وذلك بغرض إضافة أنواع ومنتجات جديدة بما يتيح رصدا أفضل لتدفقات التجارة بالأسماك.

التقدم المحرز في إنعاش مصايد الأسماك وإعادة بنائها في البلدان التي تضررت من موجات التسونامي وفي مواجهة حالات الطوارئ

43– على إثر الزلزال وتسونامي اللذين ضربا اليابان في عام 2011، استمرت المنظمة في رصد الوضع وأثره على إنتاج الأغذية واستهلاكها والاتجار بها، وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة اليابان.

44– وبعد التسونامي الذي ضرب المحيط الهندي في عام 2004، لم تتوقف المنظمة عن مواصلة أنشطتها فيما يتصل بإعادة إحياء مصايد الأسماك، بتمويل من مصادر من خارج الميزانية. وتغطي تلك الأنشطة مجالات منها احتياجات في قطاع ما بعد المصيد. وهدفت الأنشطة التي نفذت مؤخرا في اندونيسيا إلى الحد من فاقد ما بعد المصيد، وتحسينات في نوعية الأسماك المحفوظة، والتدريب على المناولة والتجهيز. ونتيجة لذلك ارتفعت إيرادات مجهزي منتجات الأسماك والمتاجرين بها. وبالمثل شملت التدخلات في سري لانكا تحسين البنى التحتية لمواقع إنزال المصيد والتدريب على إدارة السلامة والجودة لفائدة مسؤولي الوزارة وموظفي مختلف موانئ الصيد.